التربية والتعليم كأداة للطرد من القرى غير المعترف بها[1]

بروفيسور إسماعيل أبو سعد[2]

يعتبر البدو في النقب جزءا من الأقلية العربية–الفلسطينية التي بقيت في اسرائيل بعد حرب ال 48. وسكن البدو صحراء النقب منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وتنظموا بشكل تقليدي في قبائل الرحل او شبه الرحل، واعتاشوا على الزراعة التقليدية وعلى رعاية الماشية.

يقدر عدد السكان البدو في النقب قبل العام 48 بين 65,000-90,000 نسمة (Falah, 1989; Maddrell, 1990). وخلال حرب 48 وبعدها، طرد معظم البدو من النقب وتحولوا الى لاجئين في الدول العربية المجاورة (في الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق اخرى). في العام 1952 تبقى في النقب ما لا يزيد عن 11،000 نسمة فقط (Marx, 1967; Falah, 1989; Masalha, 1997). واستولت دولة إسرائيل على معظم الأراضي في النقب وفقد البدو الذين تبقوا في المنطقة حرية التنقل مع قطعانهم من مكان إلى آخر و لم يعد بإمكانهم فلاحة أراضيهم. وقد تم طرد 12 من أصل 19 قبيلة بقيت في النقب من أراضيها، وتم تجميع معظم السكان البدو بالقوة في مناطق نائية وغير خصيبة ، كي لا يشكلوا عقبة امام النشر السريع للإستيطان اليهودي في النقب. فعليا تم تجميع البدو في منطقة محددة أطلق عليها اسم منطقة " **السياج"(منطقة مغلقة)** والتي تقع في الجزء الشمالي–شرقي من النقب، وتشكل حوالي 10% فقط من المساحات التي كانت بحيازة السكان البدو قبل العام 1948. ستعالج هذه المقالة عملية تمدين السكان البدو، والتعليم الذي استخدم كأداة للطرد من القرى غير المعترف بها.

تمدين السكان البدو في النقب

في نهاية الستينات ومطلع السبعينات القرن العشرين رسمت الحكومة وطورت مخططات لتوطين السكان البدو من جديد في سبع بلدات هي تل السبع، رهط، عرعرة النقب، كسيفة، شقيب السلام، حورة واللقية. وقامت الحكومة بذلك دون أن تأخذ اسلوب حياة البدو التقليدية بعين الإعتبار، وبدون إشراكهم في اختيار نوع الإستيطان الذي يلائمهم. وتنطوي عملية تمدين البدو على الكثير من الإشكاليات. فقد تم فرض عملية التمدين– في إطارها الحالي– على البدو بدون إشراكهم بذلك. ووضعت جميع الخطط والقرارات بدون استشارتهم. ظاهريا، وضعت هذه المخططات من اجل خلق الظروف التي تمكّن من توفير الخدمات الإساسية للجمهور البدوي، لكن الغرض الحقيقي كان تجميعهم في بلدات التوطين الثابتة ومنعهم من فلاحة أراضيهم التي صودرت من قبل الدولة، او السكن بها والمطالبة بحقوق الملكية عليها؛ وما تعنيه عملية التطوين المجددة هو حرمان البدو من ممتلكاتهم وفصلهم عن الأرض التي شكلت مصدر معيشتهم. وارتكزت سياسة حكومات اسرائيل المتعاقبة تجاه الجمهور البدوي في النقب على الترانسفير الجماعي والمنهجي الى بلدات التوطين الثابتة وتسجيل أراضي البدو على انها أراض تابعة للدولة.

---

[1] نص المحاضرة التي القيت في مؤتمر "تخطيط، سيطرة والقانون في النقب" والذي عقده مركز عدالة في 6 كانون اول 2004 في بئر السبع

[2] محاضر في جامعة بن غوريون، قسم التعليم.

وترافقت هذه السياسة مع رؤيا قومية تم استقاؤها من لبنات المشروع الصهيوني، إذ تم التعامل مع النقب على أنه منطقة خالية من السكان ("دولة بلا شعب") يتوجب إحياؤها، وتم التعامل مع البدو على انهم يمثلون حضارة متخلفة تسير نحو الإنقراض والإختفاء من على منصة التاريخ (Shamir, 1996).

تم توظيف الخدمات المختلفة (مثل المدارس، والعيادات الجماهيرية، والمياه الجارية والكهرباء، وشق الشوارع والخدمات الهاتفية وغيرها) كمحفز لجذب البدو الى بلدات التوطين التي اقيمت من قبل الحكومة؛ وفي نفس الوقت لم تحظ القرى غير المعترف بها بمثل هذه الخدمات. ونتيجة لمخططات التوطين وفقدان مصادر الرزق التقليدية توجه البدو نحو مجالات جديدة ، لكنهم لم يملكوا المعرفة والمهارات الأساسية التي تكفل لهم النجاح فيها. وهكذا تحولوا الى عمال مدنيين واصبحوا يعتمدون بشكل آخذ بالإتساع على سوق العمل الإسرائيلي. وهكذا تحقق حلم واضعي السياسة واصحاب القرار في دولة إسرائيل، فلم يعد البدوي يعيش على أرضه بل تحول الى فرد مدني، وبدأت "ظاهرة" البداوة بالإنقراض. وهكذا –على سبيل المثال– يقول موشي ديان :

> "يجب تحويل البدو الى عمال مدنيين–في الصناعة والخدمات والبناء والزراعة. 88% من سكان إسرائيل ليسوا مزارعين، وسيصبح البدو جزءا من هؤلاء. هذا التحول ليس بالأمر الهين، وسيكون معناه أن لا يعيش البدوي على أرضه ومع قطعانه بل سيتحول الى شخص مدني يعود الى بيته في المساء ويحتذي حذائه البيتي. وسيعتاد اولاده على أب يلبس البنطال ولا يحمل الشبرية ولا "ينقّب" القمل علانية. سيذهبون الى المدرسة وشعورهم ممشطة. ستكون تلك ثورة، ويكفي جيلين لتحقيق ذلك، وستختفي ظاهرة البداوة عن الوجود، ليس بالإكراه بل بتوجيه من الحكومة" (موشي ديان، 31.7.1963).

منذ البداية، حكم بالفشل على البلدات السبع التي خططت لها واقامتها الحكومة بدون إشراك البدو بذلك. تسود هذه البلدات بطالة شديدة، ومستوى الخدمات فيها متدن للغاية،وميزانيات الحكومة المخصصة لها شحيحة للغاية. وعلى عكس البدات اليهودية المجاورة، لا تملك البلدات البدوية مصادر دخل داخلية، ولا تتوفر فيها البنى التحتية الإقتصادية وتخلو تماما من المواصلات العامة الداخلية والخارجية التي من شأنها تسهيل الوصول الى العمل في المدن الاخرى. وتخلو هذه البلدات كذلك من فروع البريد والبنوك وشبكات الصرف الصحي والمكتبات العامة والمراكز الثقافية ومراكز قضاء الوقت.(ما عدا رهط اكبر هذه البلدات التي يصل تعداد سكانها الى 40،000 نسمة والتي حظيت في الآونة الاخيرة ببنك واحد وفرع بريد واحد).

وعلى الرغم من الهدف المعلن لحكومة اسرائيل بـــ"إدخال التحديث والتحسين" الى حياة بدو النقب من خلال مخطط إعادة التوطين، يقبع الجمهور البدوي في اسفل المكانة الإقتصادية–الإجتماعية بين صفوف جميع الفئات التي يتشكل منها مواطنو الدولة. ويعرض الجدول رقم 1 تدريج البلدات السبع الثابتة في النقب مقارنة ببئر السبع والبلدات اليهودية المجاورة لها. وتتواجد رهط– اكبر البلدات البدوية – في المكان قبل الأخير. وعلى عكس السلطات البدوية،اندرجت السلطات اليهودية المجاورة لمعظم البلدات البدوية(مثل عومير وميتار ولهابيم) في الاماكن الاكثر علوا في الدولة. وجاء ترتيب بئر السبع فوق منتصف القائمة بقليل.وتم تدريج ديمونا، التي تعتبر من اكثر بلدات التطوير فقرا في اسرائيل، تحت بئر السبع. وفي المقابل تم تدريج عراد، التي تعتبر من البلدات الاكثر نجاحا، فوق بئر السبع بقليل.

لائحة رقم 1

تدريج اجتماعي-اقتصادي لسلطات محلية بدوية ويهودية في النقب

السلطة المحلية	البلد	التدريج
سلطات محلية بدوية	كسيفة	1
	رهط	2
	تل السبع	3
	شقيب السلام	4
	عرعرة النقب	5
	حورة	7
	اللقية	8
سلطات يهودية	بئر السبع	115
	ديمونا	82
	عراد	119
	ميتار	201
	لهابيم	205
	عومر	209

ملاحظة:يشير الرقم 1 الى الترتيب الادنى في صفوف الـــ210 سلطة محلية في اسرائيل

المصدر: الكتاب السنوي الإحصائي لإسرائيل، 2002

قرى غير معترف بها

منذ بداية تطبيق الخطة الحكومية لتوطين البدو في بلدات الثابتة، يسكنها ما لا يتعدى الـــ50% من السكان البدو في النقب الذين يصل تعدادهم الى 150،000 نسمة، بينما يواصل الباقون السكن في قرى غير معترف بها.وما زال معظم البدو في هذه القرى يعيشون على اراضيهم، و لم تقم دولة اسرائيل بترحيلهم من هناك لان هذه الأراضي تقع داخل منطقة "السياج" (**المغلقة**) التي خصصت للبدو منذ خمسينيات القرن العشرين.

وتواصل دولة اسرائيل ممارسة الضغوطات الشديدة على سكان القرى غير المعترف بها بهدف اكراههم على الإنتقال الى البلدات التي اقيمت حسب المخططات الحكومية. وهكذا كتب بن دافيد وشاحار، صحفيين في جريدة معاريف، بخصوص السياسة التي تبلورها الحكومة الحالية بهدف تنفيذ أعمال الهدم للمباني في صفوف الجمهور العربي بشكل عام والبدوي بشكل خاص:

> " قال رئيس الحكومة (أريئل شارون) في جلسة اللجنة الوزارية لقضايا الوسط غير اليهودي التي عقدت قبل اسبوعين " نحن نخسر الارض التي لا نتواجد عليها". وهوى شارون بيده على الطاولة وحث الوزراء على تعجيل الأمور التي تتعلق بالبناء غير المرخص في الوسط العربي. في اعقاب ذلك، اجتمع الوزيران أولمرت وهنبغي وقررا إقامة المديرية (للهدم)، التي تتجسد مهمتها في تنفيذ اوامر الهدم للمباني غير المرخصة في الوسط العربي. وستعالج المديرية ثلاث بؤر تنتشر فيها ظاهرة المباني غير المرخصة وتجاوزات البناء: قرى البدو في النقب،والقرى العربية في الجليل والمثلث....واشارت مصادر رفيعة المستوى أن "كل مبنى جديد غير مرخص في الوسط العربي سيهدم بشكل فوري، وسيتم لاحقا هدم المئات من المباني الاخرى التي اقيمت بصورة غير قانونية على اراضي الدولة". (معاريف، 2003/9/29).

تنعدم الخدمات الأساسية في القرى غير المعترف بها مثل ألأطر التربوية لجيل الطفولة المبكرة، والمدارس الإبتدائية وفوق الإبتدائية، والطرق المعبدة والمواصلات العامة والكهرباء (والمياه الجارية في الكثير من الاحيان)، وجمع النفايات وإزالتها، وخدمات الهاتف، ومنشآت الصحة العامة وغير ذلك. إضافة الى ذلك ترفض السلطات منح البدو سكان القرى غير المعترف بها رخصا لإقامة مبان ثابتة من اي نوع كان. وتعتبر جميع اشكال السكن، ما عدى سكنى الخيام، غير قانونية وتفرض عليها غرامات باهضة وتعمل فيها إجراءات الهدم. في الفترة الواقعة بين 1992-1998 تم هدم حوالي 1298 بناية، وفرضت غرامات مالية بقيمة 869،850 شيكل (ما يعادل 220،000 دولار بالتقريب) بسبب اعتبار هذه المباني "غير قانونية" (Statistical Yearbook of the Negev Bedouin, 1999).

في العامين الأخيرين تصاعدت اعمال هدم البيوت في صفوف السكان البدو في النقب بشكل كبير جدا، وتم هدم أكثر من 200 مترلا، وتم رش حوالي 29،700 دونما من الحنطة بواسطة المبيدات الكيماوية (Ibrahim, 2004; Ginsburg, 2003).

على الرغم من هذه الضغوطات يصمّم البدو على البقاء فوق أراضيهم للحيلولة دون مصادرتها بشكل فعلي. ويعتمد غالبية هؤلاء –ولو بشكل جزئي– على مصادر العمل التقليدية مثل تربية الحيوانات واستخدام الاراضي وتصنيع المنتوجات الحيوانية، بغرض إكمال الدخل او كدخل أساسي، وحتى على هذا الأمر تفرض الحكومة القيود، من خلال الرقابة شديدة على تربية المواشي وعلى مساحات الرعي. وتتجول وحدات خاصة من الشرطة بشكل ثابت في تلك المناطق وتقوم بمصادرة القطعان التي يملكها البدو.

مدارس مؤقتة– التربية كاداة للطرد

توجد اليوم 16 مدرسة ابتدائية تخدم السكان البدو الذين يعيشون في 46 قرية غير معترف بها، والتي يصل عدد سكانها الى حوالي 75،000 نسمة.وحتى الآن لا توجد مدرسة ثانوية في أي من القرى غير المعترف بها، ويتم نقل التلاميذ الى المدارس المختلفة في البلدات الثابتة. واعتبرت الدولة ان المدارس التي أقيمت في القرى غير المعترف بها "مؤّقتة"، فهي (الدولة) التي خطّطت لطرد سكانها الى البلدات الثابتة. لذا فقد أبقت على هذه المدارس داخل بنايات من التنك او الخشب او الإسمنت، حيث لا يوجد ما يكفي من غرف تدريسية او مختبرات او غرف ملحقة. بشكل عام، لم يتم ربط هذه المباني بانبوب المياه الجارية او بالكهرباء على الرغم من قرب بعضها من شبكة المياه والكهرباء، ولا يتم –عموما– توسيع هذه المدارس التي تعاني من مستوى صيانة متدن للغاية. وبسبب عدم ربطها بشبكة الكهرباء لم يتم تجهيز المدارس بشكل لائق، وتنعدم فيها المعدات الصوتية–المرئية والحواسيب والمختبرات والتجهيزات الرياضية.

تخضع المدارس في القرى غير المعترف بها لإشراف سلطة تعليم البدو التي أقامتها وزارة التربية والتعليم في العام 1981. وتم تعيين مدير يهودي لهذه السلطة، الذي يمثل بدوره مصالح الوزارة اكثر من تمثيله لمصالح السكان الذين يقف على خدمتهم. تولّد هذا الوضع –جزئيا– نتيجة لسياسة الحكومة التي تعمل على فرض الانتقال الى البلدات الثابتة.وعلى الرغم من ان الحكومة مسؤولة حسب القانون عن توفير التعليم والتربية للأولاد البدو، الا انها تعمل عكس ذلك وتستعمل جهاز التربية والتعليم كوسيلة للضغط من اجل تجميع البدو في البلدات الثابتة. ويبتعد مضمون التعليم الرسمي للبدو في النقب وقدرته على البقاء، كل البعد عن الإيفاء بالإحتياجات. وتأثرت الخدمات التربوية التي تقدم لهذا الجمهور بشكل خطير من اعتبارات سياسية معينة. وتغلبت هذه الإعتبارات بدورها على الهدف المعلن بتوفير المعرفة والمهارات المتعددة للطلاب البدو كي ينجحوا في الإنخراط داخل السياق الإجتماعي– الإقتصادي الواسع للمجتمع الإسرائيلي، وداخل إقتصاد العولمة الآخذ بالإنتشار.

لم يتعامل جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي مع البدو على انهم جزء متكامل من المجتمع بل بالعكس، فقد امتازت الخدمات التربوية التي قدمت لهم بشحتها،و لم تحظى القوة الكامنة في الثقافة والتعليم كوسيلة لتطوير المجتمع البدوي بالتطوير والدعم وكانت النتيجة ان قبع البدو في أسفل السلم التعليمي في البلاد، إذ يعاني العرب البدو من أعلى نسبة تسرب في البلاد (37%) ومن أقل نسبة نجاح في إمتحانات البجروت (26%)(Ministry of Education and Culture, 2004).

منذ إقامة الدولة، تميّزت السياسة الحكومية تجاه البدو بدرجة كبيرة من التمييز في كل مرافق الحياتية وخصوصا في مجال التعليم الرسمي الذي استعملته السلطات كوسيلة للسيطرة، وكوسيلة لإبعاد سكان القرى غير المعترف بها الى البلدات الثابتة الفاشلة. ابتغت هذه السياسة تحقيق السيطرة التربوية والإجتماعية والسياسية، واستهدفت خلق اقلية خاضعة تتقبل دونيتها امام الاغلبية اليهودية وتضفي الشرعية على الأيديولوجية الصهيونية للدولة.

المصادر

Falah, G. (1989). Israel State Policy towards Bedouin Sedentarization in the Negev. *Journal of Palestine Studies*, 18 (2), pp. 71-90.

Ginsburg, M. (2003, Sep. 8). "A Beduin Powder Keg in the Negev." *The Jerusalem Report*, pp. 10-16. Ibrahim, T, (2004). *By All Means Possible: Destruction by the State of Crops of Bedouin Citizens in the Naqab (Negev) by Aerial Spraying with Chemicals*. Arab Association for Human Rights, Nazareth, Israel. (www.arabhra.org/NaqabReport_English.pdf).

Maddrell, P. (1990). *The Beduin of the Negev*. Minority Rights Group Report No. 81.

Marx, E. (1967). *The Bedouin of the Negev*. Manchester: Manchester University Press.

Masalha, N. (1997). *A Land without a People: Israel, Transfer and the Palestinians*, Faber and Faber: London.

Ministry of Education and Culture (2004). Matriculation Examination Data for 2003. Ministry of Education and Culture, Jerusalem.

Shamir, R. (1996). Suspended in Space: Bedouins under the Law of Israel. *Law and Society Review*, 30 (2), 231-257.

Statistical Yearbook of the Negev Bedouin (1999). The Center for Bedouin Studies and Development and The Negev Center for Regional Development, Ben-Gurion University of the Negev, Beer Sheva.